الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الأول | 2021

"مسبار الأمل"
يصل مدار المريخ في أول مهمة عربية تاريخية

المقدمة

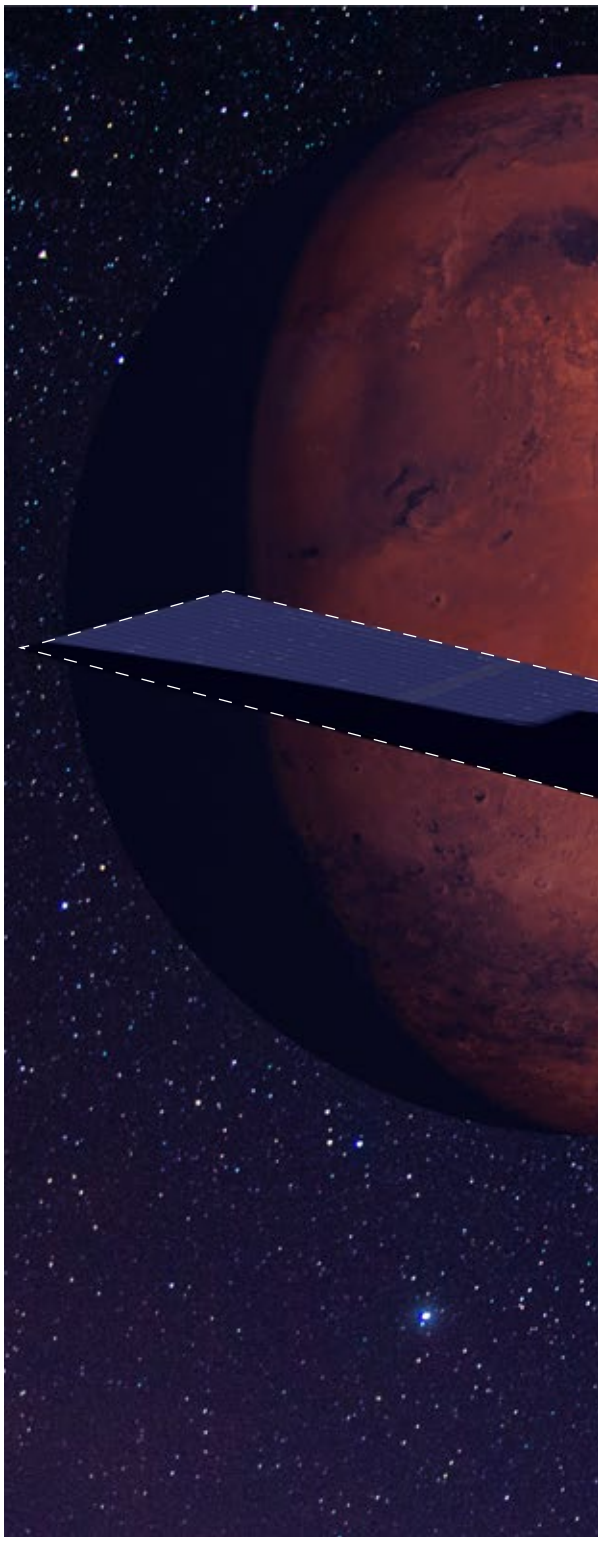

نجح مسبار الأمل في الوصول إلى كوكب المريخ، تتويجاً لجهود 7 سنوات من التحضيرات والاستعدادات. وبوصول مسبار الأمل بنجاح، تصبح دولة الإمارات خامس دولة في العالم تحقق هذا الإنجاز التاريخي، ضمن مشروعها العلمي النوعي لاستكشاف كوكب المريخ.

وتهدف المهمة الطموحة إلى تقديم أول صورة متكاملة للغلاف الجوي للكوكب الأحمر في مهمة تستمر لمدة سنة مريخية. وتسعى الإمارات من خلال رحلة مسبار الأمل إلى تنفيذ مشروع عملاق يعزز الريادة الإماراتية في عالم الفضاء، وبناء أول مستوطنة بشرية على الكوكب الأحمر بحلول عام 2117.

وبدأت رحلة "مسبار الأمل" فعلياً كفكرة قبل سبع سنوات، من خلال خلوة وزارية استثنائية دعا لها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في أواخر العام 2013، حيث قاد عصفاً فكرياً مع أعضاء المجلس استعرض فيه جملة أفكار استعداداً للاحتفال باليوبيل الذهبي لقيام الاتحاد في العام 2021، وقد تبنت الخلوة يومها فكرة إرسال مهمة لاستكشاف المريخ، كمشروع جريء.

وتتضمن أهداف "مسبار الأمل" تقديم صورة متكاملة للغلاف الجوي للمريخ للمرة الأولى في تاريخ المهمات المريخية، وتكوين فهم أعمق بشأن التغيّرات المناخية على سطحه، ورصد الظروف المناخية للكوكب الأحمر على مدار اليوم وبين الفصول، ومراقبة الظواهر الجوية، كالعواصف الترابية والتغيرات في درجة الحرارة، ودراسة تأثير التغيّرات المناخية في تشكيل ظاهرة هروب غازي الأوكسجين والهيدروجين من غلافه الجوي، عبر دراسة العلاقة بين طبقات الغلاف الجوي السفلية والعلوية، بالإضافة إلى كشف أسباب تآكل سطح المريخ، والبحث عن الروابط بين طقس اليوم والمناخ القديم للكوكب الأحمر، ومن شأن تحليل مناخ الكوكب الأحمر مساعدتنا على معرفة ما إذا كانت هناك إمكانية للحياة على سطح المريخ، واستشراف مستقبل كوكب الأرض، وسُبل الحفاظ على الحياة فيه.

ويخدم هذا المشروع البشرية بشكل عام والمجتمع العلمي بشكل خاص، ويضع المعلومات التي يجمعها من خلال أبحاثه في كوكب المريخ من دون مقابل في متناول أكثر من 200 مؤسسة علمية ومركز أبحاث حول العالم، كما يرسخ مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ اهتمام شباب الدولة والعالم العربي لدراسة العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا والتخصص فيها، كما يسهم مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ في بناء كوادر إماراتية عالية الكفاءة في مجال تكنولوجيا الفضاء والابتكار والأبحاث العلمية والفضائية.

50.1 مليار دولار
إجمالي التبادل التجاري بين الإمارات والصين

بلغ إجمالي التجارة بين الإمارات والصين نحو 50.1 مليار دولار في العام 2019، مقارنة بـ 43.1 مليار دولار في العام 2018، وبنسبة زيادة تبلغ نحو 16.2%. وتعد دولة الإمارات سابع شريك تجاري للصين، والشريك التجاري الأهم في العالم العربي، وتساهم بـ 28% من إجمالي التجارة غير النفطية بين الصين والدول العربية. وتشكل الصين الشريك التجاري الأهم للإمارات في التجارة السلعية غير النفطية، حيث بلغت صادرات الدولة إلى الصين نحو 2.25 مليار دولار في العام 2019، بمعدل نمو يبلغ 62.7% عن العام 2018. كما يبلغ إجمالي إعادة التصدير من الإمارات إلى الصين نحو 26.13 مليار درهم بمعدل نمو نحو 90.7%.

إلى جانب ذلك، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين الإمارات 5.32 مليار دولار حتى بداية العام 2019، بزيادة نحو 16.2% مقارنة مع العام 2018، فيما بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من الإمارات إلى الصين نحو 7.75 مليار دولار حتى بداية العام 2019. وتمتلك دولة الإمارات أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية في الصين، والتي تشمل مجالات تشغيل الموانئ والتصنيع والبتروكيماويات والغاز والتكنولوجيا والعقارات وتجارة الجملة، بالإضافة إلى السياحة والخدمات المالية وتنمية المناطق الاقتصادية. كما تستضيف دولة الإمارات أكثر من 4000 شركة صينية بما فيه ذلك الشركات المسجلة في المناطق الحرة.

وتتميز العلاقات بين دولة الإمارات والصين باستراتيجية تقوم على التعاون التام والمشترك، وقد شهدت تقدماً وتطوراً متنامياً، وباتت تمثل نموذجاً رائداً في العلاقات الاقتصادية يقوم على أسس راسخة من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية.

تحديد قائمة **المخالفات والغرامات** بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

موجب قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2021 بشأن القائمة الموحدة للمخالفات والغرامات الإدارية المقررة للمخالفين لإجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الخاضعين لرقابة وزارة العدل ووزارة الاقتصاد، أعلنت وزارة الاقتصاد عن قائمة المخالفات المؤلفة من 26 مخالفة والمرتبطة بأنشطة قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تشرف عليها الوزارة فيما يخص ملف مواجهة غسل الأموال ومكافحة تنظيم الإرهاب، بموجب أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ولائحته التنفيذية والقرارات ذات الصلة. وتشمل تلك الأنشطة أربع فئات رئيسية: الوسطاء والوكلاء العقاريين وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ومدققي الحسابات ومزودي خدمات الشركات.

وأهابت الوزارة بالشركات في الأنشطة والأعمال المستهدفة إلى تكثيف جهودها عبر تعزيز الوعي والمعرفة بمخاطر غسل الأموال ومواكبة جهود الحكومة في هذا الملف، وفي مقدمة الخطوات المطلوبة التسجيل في نظام وحدة المعلومات المالية (goAML) ونظام لجنة السلع والمواد

الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير (نظام الإبلاغ الآلي لقوائم العقوبات)، واتخاذ التدابير المرتبطة بالنظامين بموجب أحكام المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية والقرارات ذات الصلة. وأوضحت الوزارة أن فترة السماح للتسجيل في النظامين ممتدة حتى 31 مارس 2021 وأن الشركات التي لا تقوم بالتسجيل قبل هذا الموعد ستكون عرضة لعقوبات تصل إلى إيقاف الرخصة وإغلاق المنشأة.

كما أكدت الوزارة أهمية متابعة إجراءات وتدابير ما بعد التسجيل تجنباً للغرامات الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2021، والتي تبدأ من 50 ألف درهم وتصل إلى مليون درهم ويمكن مضاعفتها إلى 5 ملايين درهم بناء على أحكام القانون

وبحسب تقدير اللجنة العليا لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.وأشارت صفية الصافي مديرة إدارة مواجهة غسل الأموال بالوزارة إلى أن الإدارة ملتزمة بالإجابة عن استفسارات جميع أصحاب المصلحة ومساعدة الشركات المستهدفة على تحقيق متطلبات القانون، من خلال استقبال اتصالاتهم على رقم مركز اتصال الوزارة 800-1222.

كما دعت الشركات المعنية إلى وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية تجنبها مخاطر غسل الأموال وفقاً للخطوات والتدابير التي وضحتها اللائحة التنفيذية للقانون والتي يمكن الاطلاع عليها عبر الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد على الرابط:

https://www.economy.gov.ae/arabic/AML/Pages/default.aspx

وأوضحت الصافي أن قرار مجلس الوزراء بشأن المخالفات يصب في دعم جهود الدولة في ملف مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ويعزز مستوى الامتثال في قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة بأحكام القانون ولائحته التنفيذية، بما يسهم في رفع قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو صحي ومستدام، ويعكس حرص دولة الإمارات بتوجيهات من قيادتها الرشيدة على تطوير تشريعاتها الاقتصادية

وأكدت الصافي التزام وزارة الاقتصاد بتعزيز الشراكة مع شركات ومنشآت القطاع الخاص المندرجة ضمن قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وأن التعاون من قبل الشركات المستهدفة يعد خطوة محورية لتجنيبها الوقوع في المخالفات المنصوص عليها في القرار، ويدعم في الوقت نفسه ملف الدولة وإجراءاتها في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ويعزز تصنيفها على المؤشرات العالمية ذات الصلة.

وقد تضمنت قائمة المخالفات الواردة في قرار مجلس الوزراء 3 بنود تبلغ قيمة الغرامة فيها مليون درهماً، وهي على النحو التالي: 1- التعامل مع البنوك الوهمية بأي شكل من الأشكال، 2- القيام بفتح أو بالاحتفاظ بحسابات مصرفية بأسماء مستعارة أو صورية أو وهمية أو بأرقام دون أسماء أصحابها، 3- عدم اتخاذ التدابير الخاصة بالعملاء المدرجين بقوائم الجزاءات الدولية أو المحلية وذلك قبل إقامة علاقة عمل أو الاستمرار فيها.

وقد تضمنت قائمة المخالفات الواردة في قرار مجلس الوزراء 3 بنود تبلغ قيمة الغرامة فيها مليون درهماً، وهي على النحو التالي: 1- التعامل مع البنوك الوهمية بأي شكل من الأشكال، 2- القيام بفتح أو بالاحتفاظ بحسابات مصرفية بأسماء مستعارة أو صورية أو وهمية أو بأرقام دون أسماء أصحابها، 3- عدم اتخاذ التدابير الخاصة بالعملاء المدرجين بقوائم الجزاءات الدولية أو المحلية وذلك قبل إقامة علاقة عمل أو الاستمرار فيها.

واشتملت القائمة على 5 مخالفات تبلغ قيمة الغرامة فيها 200 ألف درهماً وهي: 1- عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة المعززة لإدارة المخاطر العالية، 2- عدم إخطار وحدة المعلومات المالية بتقرير معاملة مشبوهة عند تعذر اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه عميل قبل إنشاء علاقة عمل معه أو الاستمرار فيها أو تنفيذ عملية لصالح العميل أو باسمه، 3- عدم الاستجابة لما تطلبه وحدة المعلومات المالية من معلومات إضافية بشأن ما تم الإبلاغ عنه من تقرير المعاملة المشبوهة، 4- الإفصاح بطريق مباشر أو غير المباشر للعميل أو للغير عن الإبلاغ عن العميل أو النية في الإبلاغ عنه للاشتباه في طبيعة علاقة العمل معه، 5- عدم تطبيق التدابير التي حددتها اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال فيما يتعلق بالعملاء من الدول عالية المخاطر.

وجاء في القرار 11 مخالفة بقيمة 50 ألف درهماً وهي: 1- عدم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للعمل على خفض المخاطر المحددة وفقاً لنتائج التقييم الوطني للمخاطر، أو لنتائج التقييم الذاتي بالنظر لطبيعة وحجم أعماله، 2- عدم وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية بمنشأته تهدف لمكافحة ارتكاب الجريمة أو الانخراط في علاقة عمل مشبوهة، 3- عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة المبسطة لإدارة المخاطر المنخفضة، 4- عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتفهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها أو لم يسعى للحصول على معلومات تتعلق بهذا الغرض عند الحاجة، 5- عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتفهم طبيعة عمل العميل وهيكل الملكية الخاص بعمله ومدى سيطرة العميل عليها، 6 – عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة الخاصة بالمراقبة المستمرة تجاه العملاء أثناء علاقة العمل، 7- عدم تعيين مسؤول امتثال، 8- إنشاء سجلات لحفظ المعاملات المالية مع العملاء بطريقة غير منتظمة لا تسمح بتحليل البيانات وتتبع العمليات المالية، 9- عدم الاحتفاظ بسجلات المعاملات المالية والوثائق والمستندات المتعلقة بها لمدة خمس سنوات من تاريخ إتمام العملية أو انتهاء علاقة العمل مع العميل أو من تاريخ انتهاء عملية التفتيش على منشأته، 10- عدم إتاحة المعلومات المتعلقة بالعناية الواجبة تجاه العملاء والمراقبة المستمرة ونتائج تحليلهما وكذلك السجلات والملفات والوثائق والمراسلات والنماذج الخاصة بهما للجهات المعنية بناء على طلبها، 11- عدم القيام بتدريب العاملين لدى منشأته على مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وأورد القرار 7 مخالفات بقيمة 100 ألف درهماً وهي: 1- عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد مخاطر الجريمة في مجال عمله، 2- عدم القيام بتحديد وتقييم المخاطر التي يمكن أن تنشأ في مجال عمله عند قيامه بتطوير الخدمات التي يقدمها أو القيام بممارسات مهنية جديدة من خلال منشأته، 3- عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء قبل إنشاء علاقة عمل أو الاستمرار فيها أو تنفيذ عملية باسم أو لصالح العميل، 4- عدم القيام بالتحقق -باستخدام مستندات أو بيانات من مصدر موثوق ومستقل- من هوية العميل والمستفيد الحقيقي أو نائبهما قبل إنشاء علاقة العمل أو فتح الحساب أو في أثناءهما، أو قبل تنفيذ عملية لعميل لا تربطه به علاقة عمل قائمة، 5- التأخير في إبلاغ وحدة المعلومات المالية بتقرير معاملة مشبوهة حال الاشتباه أو توافر أسباب معقولة للاشتباه في أن علاقة العمل مع العميل ترتبط بالجريمة كلياً أو جزئياً أو أن أموال العميل محل علاقة العمل من متحصلات جريمة أو استخدمت فيها، 6- عدم تطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء المنكشفين سياسياً، وذلك قبل إقامة علاقة عمل أو الاستمرار فيها، 7- عدم إنشاء سجلات لحفظ المعاملات المالية مع العملاء.

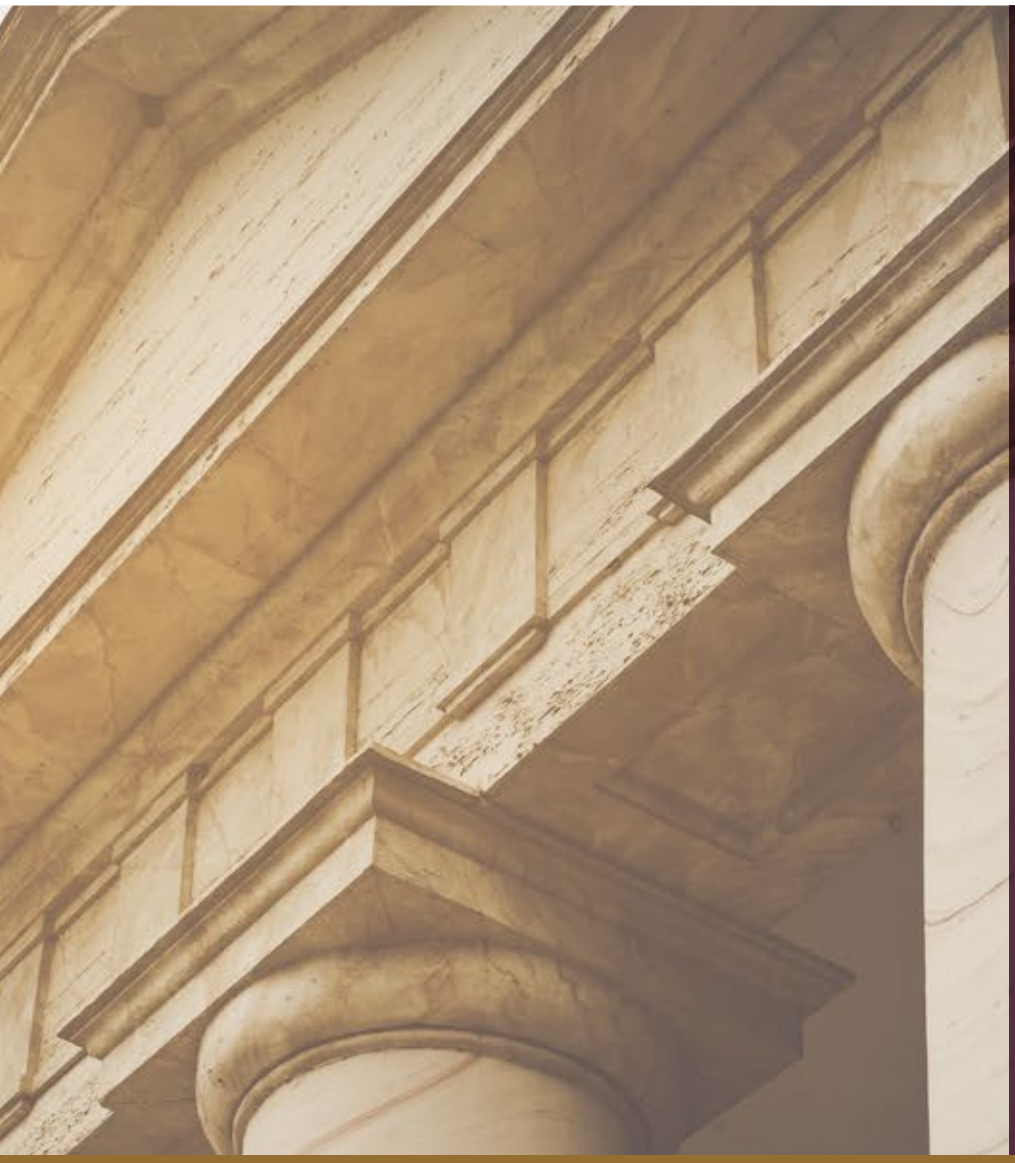

وحول الغرامات الإدارية وآلية التظلم منها،

نص القرار على أن تتولى الوزارة إخطار المخالف من الأعمال والمهن غير المالية المحددة بقرار الغرامة الإدارية الموقعة عليه خلال 15 يوماً من تاريخ صدوره، ويحق للمخالف أن يتظلم من قرار الغرامة الإدارية إلى الوزير أو من يفوضه خلال 15 يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار أو علمه به، ويتخذ الوزير عند نظر موضوع التظلم أحد الإجراءات الثلاث الآتية: 1- تأييد الغرامة الإدارية المقررة إذا تبين صحة الأسباب والمبررات، 2- استبدال الغرامة الإدارية المقررة بجزاء آخر بحسب طبيعة المخالفة وبما يتماشى مع القانون ولائحته التنفيذية، 3- إلغاء الغرامة إذا تبين إزالة أسباب المخالفة أو عدم صحتها. ويعتبر القرار الصادر بشأن التظلم نهائياً، ويعد عدم الرد على التظلم خلال 30 يوماً من تاريخ تقديمه بمثابة رفض للتظلم، ولا يقبل الطعن على قرار الغرامة الإدارية الموقعة قبل التظلم منه ورفضه أو فوات ميعاد الرد عليه.

الجدير بالذكر أن وزارة الاقتصاد أطلقت مؤخراً حملة توعوية ورقابية لتشجيع قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في دولة الإمارات على التسجيل في نظام وحدة المعلومات المالية (goAML) ونظام لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير (نظام الإبلاغ الآلي لقوائم العقوبات)، واتخاذ التدابير المرتبطة بالنظامين والمنصوص عليها في مواد القانون الاتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ولائحته التنفيذية والقرارات ذات الصلة. ويمكن الاطلاع على خطوات التسجيل في نظام goAML عبر الرابط التالي:
https://www.economy.gov.ae/arabic/AML/Pages/goAML-registration.aspx

وفيما يخص نظام الإبلاغ الآلي لقوائم العقوبات، فيوضح الرابط التالي

خطوات التسجيل فيه:
https://www.economy.gov.ae/arabic/AML/Pages/circulars-notices.aspx

الإمارات الأولى إقليمياً
والرابعة عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2020

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى إقليمياً والرابعة عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2020، بحسب التقرير الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor GEM – NECI، متقدمة من المركز الخامس عن تصنيف تقرير عام 2019، ومتجاوزة بذلك العديد من الاقتصادات العالمية الكبرى ضمن الترتيب العام للمؤشر، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا والعديد من دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان وكوريا الجنوبية.

وحققت دولة الإمارات مراتب متقدمة في العديد من المؤشرات الفرعية التي تضمنتها هيكلية المؤشر العام في نسخته لعام 2020، من أهمها تبوؤ الدولة المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر استجابة الحكومة للإغلاق الناجم عن انتشار جائحة كوفيد-19 عالمياً وأثره على قطاع ريادة الأعمال.

كما جاءت دولة الإمارات في مرتبة متقدمة على المؤشر الفرعي الخاص بالبنية التحتية المادية والوصول إلى الخدمات العامة وبمعدل يبلغ 7.3 نقطة من أصل 10 نقاط، متقدمة في هذا المؤشر الفرعي على كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والنمسا وألمانيا على التوالي. وحققت الدولة أيضاً نفس المعدل على المؤشر الفرعي الخاص بالثقافة والنظرة المجتمعة الداعمة لريادة الأعمال.

وفي المؤشر الفرعي الخاص بمستوى البحث والتطوير ونقل المعرفة، جاءت الدولة في مرتبة متقدمة مع كل من مملكة النرويج وإيطاليا، متقدمة على كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والسويد وكوريا الجنوبية.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد: "فخورون بهذه النتيجة التي تؤكد سلامة النهج وقوة السياسات الاقتصادية التي تتبعها دولة الإمارات بدعم وتوجيهات من قيادتها الرشيدة، حيث يمثل تبوؤ دولة الإمارات المرتبة الرابعة عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال تتويجاً للجهود الوطنية المبذولة على مدى العقد الماضي لتنمية قطاع ريادة الأعمال في الدولة وإبراز نموذج المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتباره محركاً نحو زيادة تنوع الاقتصاد واستدامته ورفع تنافسيته على المستوى العالمي".

وأضاف معاليه: "تتمتع دولة الإمارات اليوم بتجربة رائدة عالمياً في دعم وتنظيم قطاع ريادة الأعمال وبناء منظومة متكاملة لدعم واحتضان المشاريع الريادية وتسريع نموها وتطوير المبادرات والبرامج التي تجعل منه قاطرة للنمو ومساهماً رئيسياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدولة. والتزاماً بتوجيهات قيادتنا الرشيدة، ستواصل وزارة الاقتصاد بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية في الدولة جهودها لدعم وتمكين رواد الأعمال المواطنين، وتنمية

المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في الدولة، وخاصة القائم على الفكر الريادي والابتكاري، باعتبارها أولوية ضمن خطط دولة الإمارات للخمسين عاماً المقبلة، وسنحرص على دمج نماذج عمل جديدة في أنشطة رواد الأعمال للارتقاء بأداء الشركات الريادية في دولة الإمارات لتكون منافسة عالمياً وتواكب التحولات التي تشهدها جهود التنمية العالمية وتحقق تحولاً نوعياً في اقتصاد الدولة".

من جانبه، قال معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة: "إن نجاح الدولة في تبوء المرتبة الرابعة عالمية في المؤشر العالمي لريادة الأعمال، يعكس جهود الدولة المبذولة وتطلعاتها الطموحة المنبثقة من الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة، وهو إضافة نوعية إلى سجل الإنجازات الاقتصادية للدولة، مؤكداً على مواصلة الجهود المبذولة مع الشركاء داخل الدولة وخارجها، ليكون رائد الأعمال الإماراتي من ضمن الأفضل والأكثر نجاحاً عالمياً خلال السنوات المقبلة.

وأضاف معاليه: "في ضوء التحديات الاقتصادية الناتجة عن وباء كورونا في عام 2020، والتي جعلت قطاعات ريادة الأعمال تتأثر سلباً في معظم دول العالم، فضلاً عن تراجع معظم اقتصادات دول العالم، فإن التقدم الذي أحرزته الدول على هذا المؤشر أثناء الجائحة يعد تقدما مضاعفاً ويعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها دولة الإمارات لضمان دعم هذا القطاع واستمرارية أعماله ووضعها على مسار مستدام من النمو، وهو ما تعكسه مرتبة الدولة في المركز الثاني عالمياً في المؤشر الفرعي الخاص بسرعة الاستجابة الحكومية لآثار الجائحة على قطاع ريادة الأعمال".

والجدير بالذكر أن المؤشر العالمي لريادة الأعمال يمثل أحد مؤشرات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، تحت محور "اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار"، وتشرف عليه وزارة الاقتصاد، ويساهم فيه فريق وطني بمشاركة العديد من الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدولة تشمل مكتب رئاسة مجلس الوزراء، والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وصندوق خليفة لتنمية المشاريع، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودوائر التنمية الاقتصادية.

وحلت إندونيسيا في المركز الأول تلتها هولندا ثم تايوان، ويصدر المؤشر سنوياً عن المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM، وهو المرجعية الأولى عالميا في ريادة الأعمال لدى الدول والمنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO والمنظمات التابعة للأمم المتحدة. ويعنى المؤشر بتنمية ريادة الأعمال في مختلف الدول، ويعد التقرير أكبر دراسة حول ريادة الأعمال وأنشطتها في العالم، حيث يتضمن خلاصة الأبحاث التي يجريها المرصد على الاقتصادات العالمية لقياس مدى "رياديتها"، وتركز منهجية التقرير على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: قياس الاختلافات في نشاط ريادة الأعمال عبر اقتصادات العالم، وفهم النظام البيئي لريادة الأعمال وكشف العوامل المؤثرة به، واقتراح سياسات يمكن أن تساعد في تعزيز مستوى نشاط ريادة الأعمال في الدول المشاركة.

ويعتمد المؤشر في قياس مرتبة الدول المشاركة على العديد من المؤشرات الفرعية ضمن هيكلية مرنة تشمل محاور مثل التمويل، والسياسات الحكومية، والبرامج الحكومية الموجهة لرواد الأعمال، والبحث والتطوير ونقل المعرفة، وتعليم مهارات ريادة الأعمال في التعليم المدرسي والجامعي، وديناميكية سوق العمل، البنية التحتية الداعمة، والثقافة والنظرة المجتمعية الداعمة لريادة الأعمال، وغيرها.

الإمارات الأولى على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا في تأسيس الاستثمارات الأجنبية الجديدة في قطاع التكنولوجيا الحيوية

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في قطاع التكنولوجيا الحيوية، وفي المرتبة الثالثة على مستوى هذه المنطقة في حجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المشاريع، وذلك خلال الفترة من عام 2003 حتى 2020.

جاء ذلك ضمن نتائج مؤشر «إف دي آي ماركتس FDI Markets» التي أصدرتها مؤخراً مجلة «إف دي آي إنتلجنس FDI Intelligence» المتخصصة في شؤون الاستثمار الأجنبي حول العالم، والتابعة لمؤسسة «فايننشال تايمز». ويرصد المؤشر تدفقات رأس المال ومشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة حول العالم، ويحدد أفضل مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم عن طريق المقارنات المرجعية.

وبالنظر إلى السلسلة الزمنية الممتدة على مدى السنوات العشر الماضية (2011-2020)، أوضحت نتائج المؤشر أن دولة الإمارات حلت في المرتبة الأولى أيضاً على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في قطاع التكنولوجيا الحيوية، وفي المرتبة الثانية في حجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المشاريع.

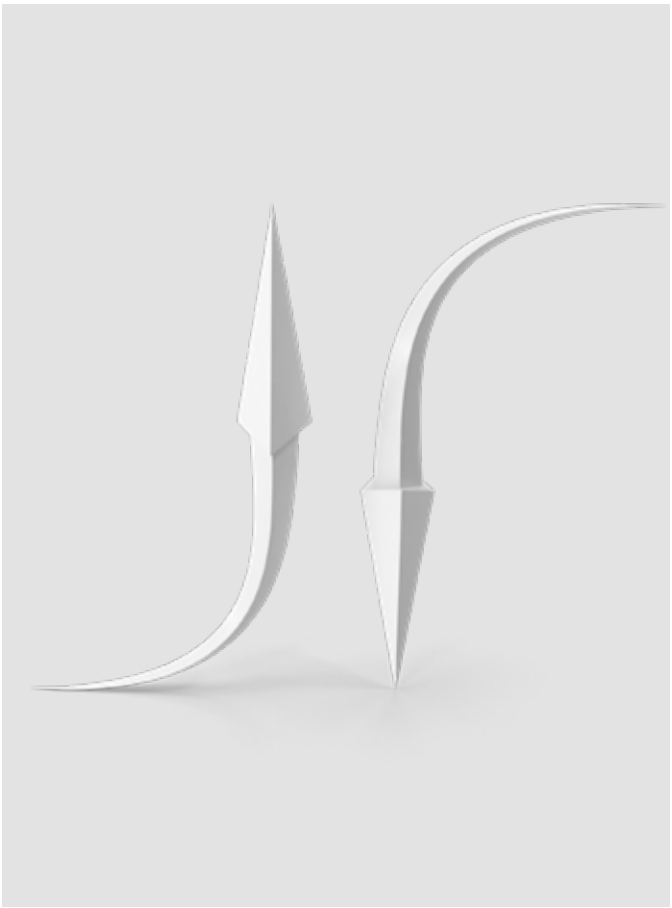

«الاقتصاد» و«الشركات العائلية الخليجية» يتفقان على خارطة طريق لتنظيم الملكية العائلية بالدولة المرحلة المقبلة

بن طوق:
الشركات العائلية محور رئيسي لاقتصاد أكثر مرونة واستدامة ولدينا خطة واضحة لتعزيز ريادتها وتنافسيتها

العمل وفق ثلاثة مسارات رئيسية: تطوير السياسات الداعمة... تعزيز البيانات... رفع الوعي بأهمية حوكمة الشركات العائلية

أكد معالي عبد الله بن طوق وزير الاقتصاد، أهمية تطوير البنية التشريعية المنظمة لعمل الشركات العائلية بالدولة لضمان استمراريتها عبر الأجيال المتعاقبة، وذلك بما يراعي طبيعة هذا النشاط وحقوق الملكية العائلية ووفق أفضل الممارسات العالمية المعمول بها.

وقال معالي الوزير إن الشركات العائلية محور رئيسي في الخطوات التي تتخذها الدولة لبناء نموذج اقتصادي أكثر مرونة واستدامة، ولدينا خطة واضحة لتحفيز ريادة تلك الشركات وتعزيز تنافسيتها، مشيراً إلى أن وزارة الاقتصاد حريصة على رفع مستوى التنسيق مع كافة شركاءها من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ومن القطاع الخاص، وذلك لتطوير عدد من المبادرات النوعية التي من شأنها تعزيز جهوزية القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية ومن أبرزها الشركات العائلية، وذلك لمواكبة متطلبات التحول المستهدف في مسيرة النهضة الوطنية خلال الخمسين عاماً المقبلة.

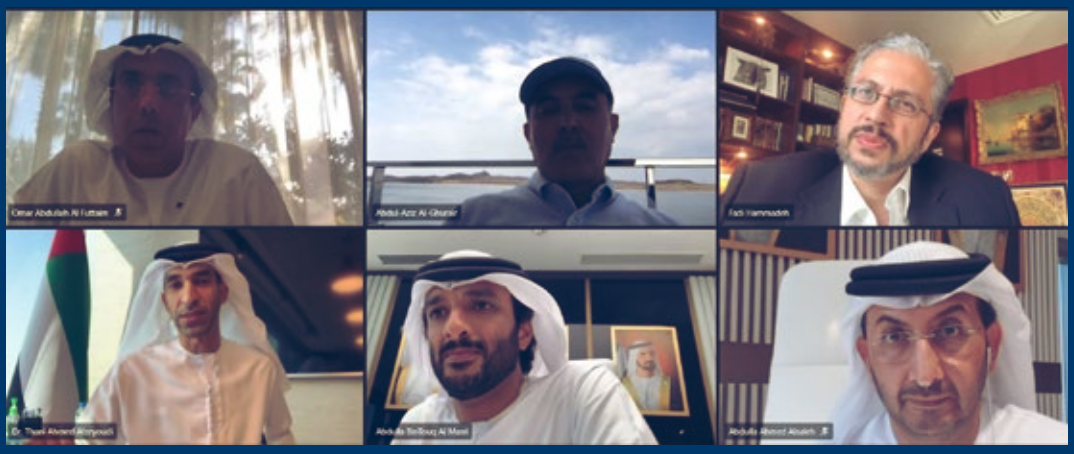

وتابع معاليه أن فرق العمل المُشكّلة بين وزارة الاقتصاد ومجلس الشركات العائلية الخليجية وضعت عدد من المحاور الرئيسية للمضي قدماً في هذا الملف الحيوي، وصياغة السياسات الاقتصادية اللازمة لتوفير بيئة داعمة ومحفزة للارتقاء بمساهمة الشركات العائلية ودورها الرئيسي في تنويع وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني لمعالي وزير الاقتصاد ومسؤولي مجلس الشركات العائلية الخليجية لمتابعة مستجدات عمل الفرق ولجان العمل المشتركة. وشارك في الاجتماع معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، ومعالي عبد العزيز عبد الله الغرير رئيس مجلس إدارة عضو مجلس الإدارة والرئيس الفخري لمجلس الشركات العائلية الخليجية، وسعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد، والسيد عمر الفطيم نائب رئيس مجلس إدارة المجلس، وعدد من الخبراء والمستشارين من الجانبين.

وأكد الجانبان خلال الاجتماع على أهمية التعاون القائم بين وزارة الاقتصاد ومجلس الشركات العائلية الخليجية وما قدمته فرق العمل المشتركة من مبادرات مهمة تخدم عمل هذا القطاع الحيوي وتوفر له البنية التشريعية والتنظيمية اللازمة لدعم نموه المرحلة المقبلة.

واستعرض فريق العمل الخطوات التي تم تنفيذها حتى الآن، من خلال نتائج اجتماعات 3 فرق عمل رئيسية وهم فريق الاستراتيجية، وفريق البحث والتطوير، وفريق التشريعات وأفضل الممارسات، وشملت مخرجات تلك الاجتماعات الاتفاق على عدد من المحاور ذات الأولوية لبدء العمل عليها المرحلة المقبلة وفق خطط زمنية محددة وآليات تنفيذ واضحة، وتركز على ثلاثة مسارات رئيسية وهي تطوير السياسات الداعمة لنمو هذا القطاع الحيوي، والعمل على تعزيز البيانات الخاصة بالشركات العائلية، ورفع الوعي بأهمية حوكمة الشركات العائلية. واتفق الجانبان خلال الاجتماع على تشكيل لجنة فنيّة برئاسة وزارة الاقتصاد ومشاركة مجلس الشركات العائلية الخليجية والمستشارين العاميين لأهم الشركات العائلية وذلك لمتابعة تنفيذ الخطط والمبادرات المتفق عليها وفق الجدول الزمني المحدد.

التجارة غير النفطية للإمارات تنمو بنسبة 36.5% في الربع الثالث من 2020 **مقارنة مع الربع الثاني**

حققت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة 36.5% خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه، وذلك على الرغم من تداعيات جائحة "كوفيد-19" التي ألقت بظلالها على التجارة الدولية وعلى اقتصادات العالم. وتمثل هذه النسبة قفزة في النمو قياساً على فترة المقارنة نفسها من عام 2019 والتي بلغت خلالها 2.3%.

وكشفت دراسة تحليلية لوزارة الاقتصاد حول معدلات التجارة الخارجية غير النفطية على أساس ربع سنوي، تمت خلالها مقارنة نتائج الربع الثالث مع الربع الثاني من عام 2020، أن مساهمة الصادرات زادت خلال الربع الثالث بنسبة 40.8% مقارنة مع الربع الثاني 2020، لتستحوذ على 19.9% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للدولة.

وخلال فترة المقارنة نفسها، أي الربع الثالث مقابل الربع الثاني من 2020، نمت الواردات بنسبة 23.5% مستحوذة على ما نسبته 51.7% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية، في حين نمت إعادة التصدير بنسبة 64% مستحوذة على 28.4%.

وأكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، أن هذه الأرقام تعتبر مؤشراً واضحاً على سرعة تعافي التجارة الخارجية لدولة الإمارات، وتبرهن قدرتها على العودة السريعة إلى مستويات ما قبل الجائحة، وتحقيق معدلات نمو قوية على رغم القيود التي فرضتها على حركة التجارة والنقل والشحن وأنشطة الأعمال عموماً في مختلف الأسواق العالمية، مما يؤكد المكانة الرائدة للدولة كبوابة تجارية حيوية بين الشرق والغرب.

وأضاف معاليه: "يُعزى هذا النمو إلى كفاءة النهج الاستباقي الذي اتبعته دولة الإمارات بتوجيهات من قيادتها الرشيدة في التعامل مع الجائحة والحد من تداعياتها، وفعالية الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز مرونة وتنوع الاقتصاد الوطني، واتساع نطاق المبادرات والمحفزات النوعية التي أطلقتها الحكومة لزيادة زخم الحركة التجارية والتدفقات الاستثمارية مع الشركاء العالميين".

وبحسب تقرير صدر مؤخراً للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، صنفت دولة الإمارات ضمن قائمة الدول العشرين الكبار في 16 مؤشراً للتنافسية على مستوى العالم في قطاع التجارة الخارجية خلال العام 2020، من بينها الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، وتقرير التنافسية العالمية 4.0 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر الابتكار العالمي لكلية إنسياد والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها، وأوضح التقرير ريادة منظومة التجارة الخارجية في العديد من المحاور من أبرزها مؤشرات كفاءة عملية التسوية على الحدود والتخليص الجمركي وصادرات السلع الإبداعية وواردات السلع والخدمات، وصادرات السلع والخدمات التجارية وسياسة الحماية ومؤشر شروط التبادل التجاري. وتندرج 6 مؤشرات من أصل إجمالي المؤشرات الـ 16 التي أوردها التقرير، ضمن الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، وذلك ضمن 3 مؤشرات رئيسية على النحو التالي:

تقرير التنافسية العالمية 4.0 ويضم المؤشرات الفرعية: "كفاءة عملية التسوية على الحدود" وحققت فيه الدولة المرتبة 15 عالمياً، و"واردات السلع والخدمات" وحققت فيه الدولة المرتبة 19 عالمياً، و"قلة انتشار الحواجز غير الجمركية" وجاءت الدولة فيه بالمرتبة 9 عالمياً. مؤشر الابتكار العالمي ويضم المؤشرين الفرعيين: "صادرات السلع الإبداعية" وحققت فيه الدولة المرتبة 8 عالمياً، و"الأفلام الروائية الوطنية" وجاءت فيه الدولة بالمرتبة 18 عالمياً. تقرير الأداء اللوجستي ويضم المؤشر الفرعي: "الجمارك" وجاءت في الدولة في المرتبة 15 عالمياً. وأوضح معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي: "استطاعت دولة الإمارات بفضل رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة أن تعزز موقعها كأحد أهم الممرات التجارية لحركة السلع والبضائع على خريطة التجارة العالمية، وتتبوأ المرتبة الثالثة عالمياً في إعادة التصدير، وضمن العشرين الكبار في صادرات وواردات السلع. وتوضح نتائج دراسة وزارة الاقتصاد وتقرير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، أهمية قطاع التجارة الخارجية كمساهم في تحقيق مؤشرات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، وبالتالي المستهدفات الاستراتيجية الوطنية فيما يخص التنمية الاقتصادية، وتعكس كفاءة المنظومة التجارية للدولة وبنيتها المتطورة والمتفوقة عالمياً في دعم وتسهيل التجارة وتعكس قدرتها على المساهمة الفعالة في تنمية التجارة وتعزيز زخمها إقليمياً ودولياً حتى في الظروف الاستثنائية كما هو الوضع في جائحة كوفيد-19". وبحسب الدراسة التحليلية المذكورة لوزارة الاقتصاد، جاءت مساهمة المجموعات السلعية في التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 على النحو التالي: الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها تساهم بنسبة 26.8% وبقيمة بلغت نحو 277 مليار درهم، يليها الذهب والألماس والحلي والمجوهرات بنسبة 24.5% وبقيمة نحو 255 مليار درهم، ثم معدات النقل بما قيمته 103 مليارات درهم وبنسبة مساهمة 10% مرتفعة من 8.9% خلال ذات الفترة من 2019، ومن ثمّ المعادن العادية ومصنوعاتها بقيمة 71.4 مليار درهم، ثم منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها بقيمة 59 مليار درهم. ويبلغ إجمالي مساهمة هذه المجموعات 74%، مقابل 26% لكافة المجموعات الأخرى، علماً أن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 بلغ 1.033 تريليون درهم. من جهة أخرى، بلغت قيمة تجارة دولة الإمارات من السلع الغذائية ومصنوعاتها 65.4 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من 2020، منها 12.7 مليار درهم صادرات و 42.4 مليار درهم واردات بينما بلغت قيمة إعادة التصدير نحو 10.3 مليار درهم.

وأضاف معالي الدكتور ثاني الزيودي أن هذه الأرقام التفصيلية تظهر بوضوح تنوع القاعدة التجارية للدولة وتنامي قدراتها التصديرية بمعدلات مهمة، مشيراً إلى أن وزارة الاقتصاد تواصل جهودها لتسريع التعافي والنمو في زخم التجارة الخارجية للدولة، ولا سيما في دعم الصادرات الوطنية غير النفطية، موضحاً معاليه: "نعمل مع جميع الشركاء لدعم المنتج الوطني في الأسواق العالمية وتسهيل وصول الصادرات المحلية إلى أسواق جديدة من خلال زيادة جاذبية المنتج الوطني ورفع تنافسية الصادرات الإماراتية، بالتوازي مع تذليل العقبات التي قد تؤثر على أداء هذا القطاع، وتحديث الأُطر التشريعية وتوفير كافة السبل الضامنة للارتقاء بمستوى الصناعات والمنتجات والخدمات والعلامات التجارية الإماراتية لكونها تشكل ركائز منظومة الصادرات الوطنية".

وتابع معالي الزيودي بأن الوزارة تعمل فيما يخص دعم الصادرات الوطنية وفقاً لثلاثة محاور أساسية في المرحلة الراهنة: أولها تطبيق وتطوير خطط ومبادرات تعافي التجارة من تداعيات "كوفيد-19" وتطوير مسار تنموي مستدام لقطاع التجارة بالدولة، والثاني الترويج للمنتج الإماراتي وتطوير برامج لرفع كفاءة المنتجات الإماراتية وزيادة القدرة التصديرية وتوفير الحماية والأدوات الائتمانية والتمويل للصفقات التي تنفذها الشركات الوطنية المنتجة ورصد أهم الأسواق التي تناسب المنتجات الإماراتية وتنويع الوجهات التصديرية للدولة، وذلك بوجود تواصل وشراكة قوية مع القطاع الخاص وبالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة ذات الصلة وبشكل خاص وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وهيئات دعم الصادرات المحلية ومصرف الإمارات للتنمية وشركة الاتحاد لائتمان الصادرات ومكتب أبوظبي للصادرات. أما الثالث فهو التطوير المستمر في السياسات التجارية للدولة ووضع منهجيات فعالة للتعامل مع السياسات الحمائية للدول الخارجية والدفاع عن الصادرات الوطنية في مختلف الأسواق الدولية وبما يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

لجنة سوق سبائك الذهب الإماراتية
تبحث تطوير حوكمة تجارة وتداول الذهب بالدولة

عقدت لجنة سوق سبائك الذهب الإماراتية اجتماعها الأول افتراضيا، برئاسة معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، بمشاركة ممثلي الوزارات المؤسسات والجهات الأعضاء في اللجنة والتي تترأسها وزارة الاقتصاد.

واستعرض الاجتماع المبادرات التابعة لسياسة الذهب الاتحادية من حيث معيار التسليم الجيد ولجنة سوق السبائك، وآلية عمل معيار دبي للتسليم الجيد، ومدى ضرورة إضافة جهات حكومية أخرى لعضوية اللجنة ذات علاقة بأنشطتها، فيما تناول الاجتماع المواصفات التقنية لمعيار الإمارات للتسليم الجيد، وناقش عددا من الشؤون التنظيمية للجنة والمكتب التنفيذي التابع لها وخطط العمل للفترة المقبلة.

وناقشت اللجنة خلال الاجتماع سبل تحقيق أفضل النتائج والمستهدفات عبر اعتماد سياسة جديدة للذهب وتطوير حوكمة تجارة وتداول الذهب بالدولة، بالإضافة إلى إنشاء معيار الإمارات للتسليم الجيد للذهب، وتطوير منصة اتحادية لتداول الذهب، وبناء قاعدة بيانات للشركات والأفراد المتداولين للذهب، بما يساهم في تلبية أفضل المعايير والممارسات العالمية المتبعة، والارتقاء بمكانة دولة الإمارات كأفضل الوجهات العالمية للتجارة في الذهب.

وأوضح معالي الدكتور ثاني الزيودي أن تأسيس لجنة سبائك الذهب الإماراتية يأتي في ضوء توجيهات القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة لتبني سياسة جديدة للذهب على المستوى الاتحادي، وهو الأمر الذي سينعكس على تطوير جاذبية الدولة على خارطة صناعة وتجارته العالمية، متوقعا أن تساهم هذه السياسة في نمو مؤشرات تطور الاقتصاد الوطني لاسيما الصادرات الإماراتية، حيث أن صادرات الدولة من الذهب تبلغ نحو 29 % من إجمالي الصادرات غير النفطية.

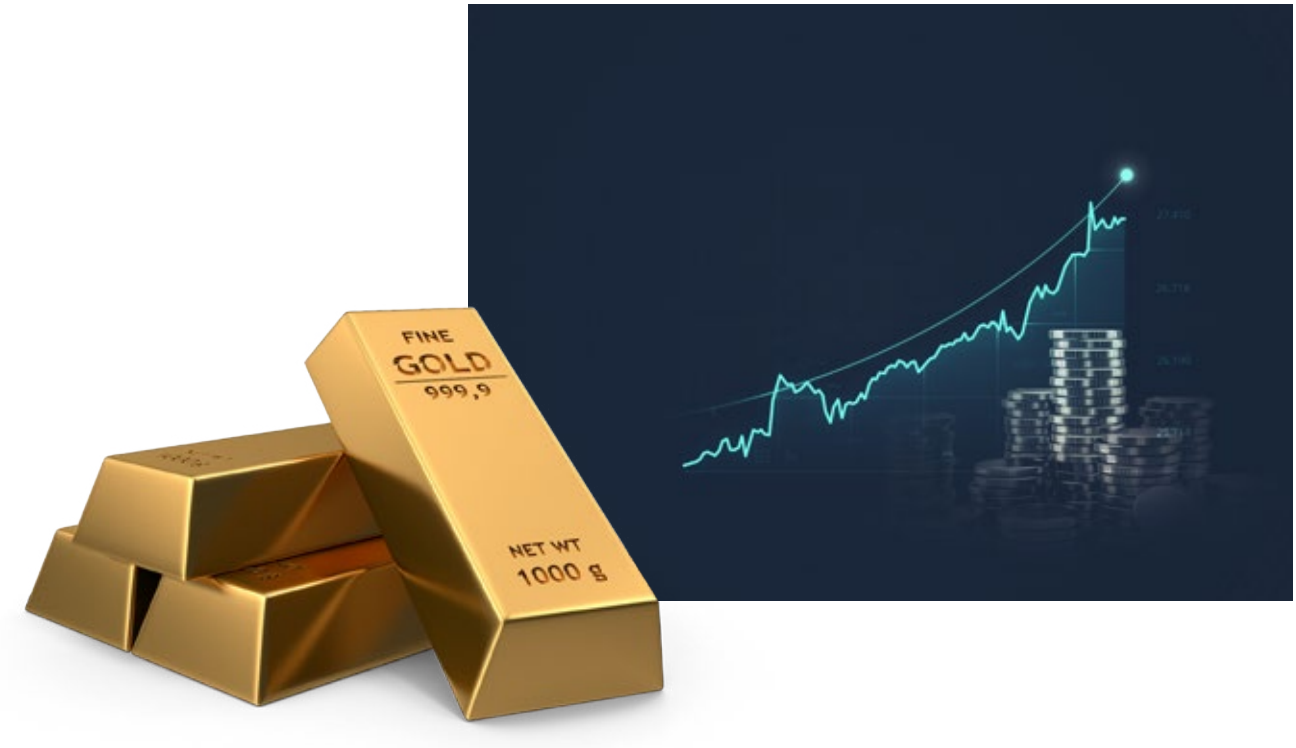

وأضاف معاليه إن اللجنة ستعتمد على مشاركة كافة الجهات من القطاعين الحكومي والخاص على المستويين الاتحادي والمحلي بالدولة، تعزيزاً لمبدأ الشفافية وتبادل الرؤى وكافة الطروحات والتصورات الهادفة لتطوير صناعة الذهب في الإمارات والارتقاء بها للمصاف العالمية، على أن يتشارك جميع أعضاء اللجنة في وضع الخطط التأسيسية والمعايير الاسترشادية لتحقيق أفضل النتائج.. مشيراً إلى أن دور اللجنة إشرافي وتنظيمي، يعمل على الشراكة مع كافة الأعضاء والأطراف بالدولة، وتسخير كافة الجوانب والجهود التطويرية ذات الصلة بضمان التطبيق الأمثل للسياسة الموضوعة من قبل القيادة الرشيدة للدولة.

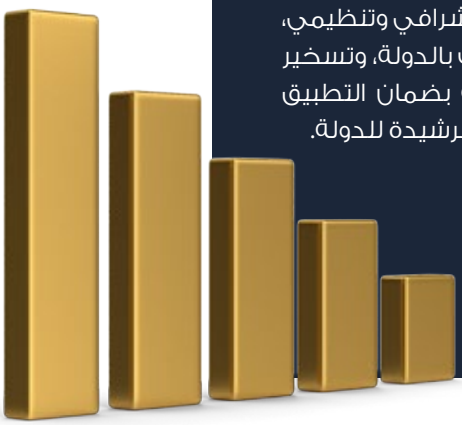

وأكد الزيودي ثقة الحكومة بأن تسهم جهود اللجنة في زيادة زخم وحراك المرحلة المقبلة في القطاع، وتفعيل الخطط والمهام المنوطة باللجنة، بما يسهم في ايجاد بيئة مستقرة ومزدهرة لتجارة وتداول الذهب في الدولة وتعزيز مكانتها كمركز دولي مهم في السلسلة الدولية لتجارة الذهب والمعادن الثمينة، مما يعود بالفائدة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بما يخدم استراتيجية الدولة الرامية لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني غير النفطي.

يذكر أنّ المجلس الوزاري للتنمية اعتمد في جلسته التي عقدت برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة في 6 ديسمبر 2020، 4 مبادرات جديدة تهدف إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي لتجارة الذهب، وإنشاء معيار الإمارات للتسليم الجيد للذهب، وتطوير منصة اتحادية لتداول الذهب، وتأسيس لجنة خاصة بسوق السبائك الإماراتية، وأخيراً بناء قاعدة بيانات للشركات والأفراد المتداولين للذهب.

وتتكون اللجنة من وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ومصرف الإمارات المركزي، والهيئة الاتحادية للجمارك، وهيئة الأوراق المالية والسلع، بالإضافة إلى مؤسسة دبي لتنمية الصادرات، ومركز دبي للسلع المتعددة، ومجموعة دبي للذهب والمجوهرات كممثلين عن القطاع الخاص.

محمد بن راشد يعتمد
مخطط دبي الحضري الجديد
حتى العام 2040

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أن النهضة التنموية التي أسسها المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، طيّب الله ثراه في دبي منذ عقد الستينيات من القرن الماضي مستمرة في تحقيق أهدافها الطموحة التي لا تعرف سقفاً للتميز، مع مواصلة دبي تنفيذ خطط واستراتيجيات تطوير تضع الإنسان وسعادته ورفاهيته واستقراره في مقدمة الأولويات، واتباع أسلوب عمل أساسه الاستلهام من أفضل الممارسات العالمية مع مواءمتها بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ويكفل لأفراده مستقبلاً يرقى إلى مستوى توقعاتهم بل ويتجاوزها إلى ما هو أفضل.

وقال سموه عبر تويتر: "اعتمدنا بحمدالله مخطط دبي الحضري الجديد حتى العام 2040.. هدفنا أن تكون دبي المدينة الأفضل للحياة في العالم.. مساحات الأنشطة الاقتصادية والترفيهية ستتضاعف مرة ونصف وستزيد أطوال شواطئنا 400٪ خلال العشرين عاما القادمة.. و60٪ من مساحة دبي ستكون محميات طبيعية". جاء ذلك بمناسبة إطلاق سموه "خطة دبي الحضرية 2040"، بحضور سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، وسمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي للطيران المدني الرئيس الأعلى لمجموعة طيران الإمارات، وسمو الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مجلس دبي للإعلام، ورئيس وأعضاء اللجنة العليا لخطة دبي الحضرية 2040، وعدد من مسؤولي حكومة دبي.

وقد وجّه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أن تكون دبي المدينة الأفضل للحياة في العالم وقال سموه: "نواصل العمل لاستكمال نموذج تنموي عالمي هدفه رفاه المجتمع وتمكين أفراده وتحفيزهم على الإبداع والابتكار والنجاح بتهيئة بيئة مثالية تلبي متطلباتهم وتوفر لهم المساحة الكفيلة بإطلاق طاقاتهم الكامنة ليكون الجميع شريكاً إيجابياً في مسيرتنا الطموحة نحو المستقبل الذي نتطلع إليه".

وأضاف سموه: "التخطيط السليم القائم على التحليل الدقيق للبيانات والمرونة الكاملة في مواكبة المتغيرات كان سبيلنا لتصدُّر العديد من المؤشرات العالمية.. وهدفنا اليوم أن نكون في أعلى مراتب الريادة عالمياً وضمن جميع المجالات.. نسابق الزمن برؤية واضحة للمستقبل تعي متطلبات التفوق فيه.. وتتجاوز كل التحديات نحو غد يحمل أسباب السعادة للجميع".

الخطة السابعة

وقد اطلع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ومرافقوه على أهم محاور خطة دبي الحضرية 2040، التي تعتبر السابعة في تاريخ إمارة دبي، إذ أطلقت الخطة الأولى في عهد مؤسس دبي الحديثة المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، طيّب الله ثراه عام 1960، حيث شهدت دبي خلال الفترة من عام 1960 إلى 2020، زيادة سكانها بنحو 80 مرة، إذ ارتفع عددهم من 40 ألف نسمة في عام 1960 إلى حوالي 3.3 ملايين نسمة في نهاية عام 2020. فيما تضاعفت مساحة المنطقة الحضرية والمبنية بنحو 170 مرة، وزادت من 3.2 كيلومتر مربع إلى 1,490 كيلومترا مربعا في الفترة ذاتها. ويأتي إطلاق سموه للخطة الحضرية 2040 تزامناً مع عام الخمسين، وتماشياً مع أهدافه، إذ ترسم خريطة مستقبلية متكاملة للتنمية العمرانية المستدامة، يكون محورها الرئيس الإنسان والارتقاء بجودة الحياة في إمارة دبي، وتعزيز التنافسية العالمية للإمارة، وتسهم في توفير خيارات متعددة للسكان والزوار خلال العشرين عاماً القادمة، لتحقيق رؤية سموه "بأن تكون دبي المدينة الأفضل في المعيشة والحياة عبر توفير أفضل مرافق لأفضل مدينة في العالم".

وقد استمع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لشرح من اللجنة العليا لخطة دبي الحضرية 2040 برئاسة معالي مطر محمد الطاير، رئيس اللجنة المدير العام ورئيس مجلس المديرين لهيئة الطرق والمواصلات، حول أهم محاور خطة دبي الحضرية 2040 والتي تم بموجبها تحديث هيكلة المنطقة الحضرية لإمارة دبي، وتركيز التنمية حول خمسة مراكز حضرية رئيسة ثلاثة منها قائمة إضافة إلى مركزين جديدين.

وشاهد سموه والحضور فيلماً توضيحياً قصيراً تضمّن أهم ملامح الخطة وأهدافها الرامية إلى رفع كفاءة استغلال الموارد، وتطوير مجتمعات حيوية وصحية، ومضاعفة المساحات الخضراء الترفيهية والحدائق لتوفير بيئة صحية للسكان والزوار، وتوفير خيارات تنقل مستدامة ومرنة، ورفع كفاءة استخدام الأراضي لدعم الأنشطة الاقتصادية وتعزيز استقطاب الاستثمارات الخارجية في القطاعات الجديدة، وتحسين الاستدامة البيئية والمحافظة على المميزات الطبيعية والمبنية، وحماية التراث الثقافي والعمراني، إلى جانب تطبيق التشريعات والحوكمة التخطيطية.

عقب ذلك، استمع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لشرح من معالي مطر محمد الطاير رئيس اللجنة العليا لخطة دبي الحضرية 2040 المدير العام ورئيس مجلس المديرين لهيئة الطرق والمواصلات، عن المخرجات النهائية للخطة والتي تم تطويرها بناءً على رؤية سموه ومبادئ دبي الثمانية، بحيث تكون رؤية الخطة (دبي المدينة الأفضل للحياة في العالم). وتتضمن الخطة الحضرية مخططاً هيكلياً استراتيجياً لإمارة دبي للعشرين عاماً القادمة، ينظم قطاع التخطيط الحضري ومساحات واستعمالات الأراضي، بهدف تكامل كافة الخطط الرئيسة للتنمية الحضرية بالإمارة، والموائمة مع التوجهات الاقتصادية والاستراتيجية، والاستغلال الأمثل للبنية التحتية، ودعم النمو والتطوير المستقبلي.

وفي ختام مراسم إطلاق خطة دبي الحضرية 2040، قام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بالتوقيع على المخطط الهيكلي لخطة دبي الحضرية 2040 إيذاناً بالبدء في تنفيذها، فيما التقطت لسموه صور تذكارية بهذه المناسبة.

خمسة مراكز حضرية

وتتضمن الخطة الجديدة، تركيز التنمية والاستثمار في خمسة مراكز حضرية تسهم في دعم القطاعات الاقتصادية وتنويع فرص العمل وتوفير الاحتياجات الإسكانية والخدمات.

وتضم المراكز الحضرية القائمة: مركزاً تاريخياً وثقافياً بمنطقتي ديرة وبردبي، بما تحويه من متاحف وأسواق تقليدية وشعبية ومناطق سكنية تاريخية ارتبطت في ذاكرة سكان وزوار إمارة دبي، أما المركز الاقتصادي والتجاري العالمي فيضم مركز دبي المالي العالمي، وشارع الشيخ زايد، والخليج التجاري، ووسط المدينة، ويخدم مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية، فيما يشمل المركز السياحي والترفيهي منطقة المارينا وأبراج بحيرات جميرا، ويخدم مختلف الأنشطة الاقتصادية والسياحية. أما المركزان الجديدان فهما مركز إكسبو 2020، ويسهم في تطوير قطاع المعارض والسياحة والخدمات اللوجستية، ومركز واحة دبي للسيليكون، ويعد بمثابة حاضنة للابتكار والمعرفة ويسهم في تطوير قطاع الاقتصاد المعرفي والتقني واستقطاب الموهوبين والمبتكرين.

ستة مستويات للتمدن

وحددت خطة دبي الحضرية، ستة مستويات للتمدن تتبع هيكل متدرج لمراكز عمرانية متعددة الاستعمالات والكثافات تؤدي وظيفة معنية ودوراً خاصاً للتجمعات السكانية والوظيفية ضمن نطاق صلاحيات الخدمة الخاصة بها. وتشمل المستويات الستة المندرجة تحت الإمارة التي تغطي جميع مدنها: المدينة ويتراوح تعداد سكانها بين مليون ومليون ونصف المليون نسمة، ثم القطاع ويتراوح عدد سكانه من 300 ألف إلى 400 ألف نسمة، بعد ذلك يأتي مستوى المنطقة وحُدِّد عدد سكانه من 70 ألف إلى 125 ألف نسمة، يليه المجمع ويتراوح عدد سكانه من 20 ألف إلى 30 ألف نسمة، ثم الحي ويتراوح عدد سكانه من 6000 إلى 12000 نسمة، واخيراً الحي المحلي وهو أصغر المستويات ويكون عدد سكانه بين 2000 إلى 4000 نسمة.

وبناءً على هذه المستويات الستة، يتم تحديد مستوى البنية التحتية لمنظومة الطرق والنقل، والطاقة والخدمات الحكومية من مستشفيات ومدارس ومراكز خدمة وغيرها، وكذلك المرافق الخدمات والترفيهية لتوفير مراكز خدمية متكاملة بكافة مناطق دبي مع التوسع في استخدام وسائل التنقل المرنة والمستدامة.

السكان

ووفقاً للدراسات، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان المقيمين في دبي من 3.3 مليون نسمة في 2020 إلى 5.8 ملايين نسمة في 2040، وسيرتفع عدد السكان خلال ساعات النهار من 4.5 ملايين نسمة في 2020 إلى 7.8 ملايين نسمة في 2040، حيث سيتم استغلال المساحات المتوفرة ضمن حدود خط التنمية العمرانية الحالي، وستتركز التنمية العمرانية في نطاق المنطقة الحضرية القائمة، وسيتم توفير كافة احتياجات السكان من خلال تطوير مراكز خدمية متكاملة بكافة مناطق دبي سيراً على الاقدام أو باستخدام الدراجة الهوائية أو وسائل التنقل المستدام، والتركيز على رفع مستوى جودة الحياة، ورفع الكثافة السكانية ضمن المناطق القريبة من محطات النقل الجماعي الرئيسية.

إسكان المواطنين

يتضمن المخطط الحضري 2040، توفير الاحتياجات الإسكانية المستقبلية للمواطنين في مجتمعات متكاملة وفق أفضل المعايير التخطيطية تشمل المساحات الخضراء والمراكز التجارية والمرافق الترفيهية بما يعزز من جودة ورفاهية حياة المواطن لأكثر من 20 عاماً، حيث ستصل مساحة أراضي المخصصة لإسكان المواطنين الى 157 كيلومترا مربعا في 2040، وتتضمن الخطة إعادة إسكان المواطنين في المناطق القديمة لتعزيز ارتباطهم بتلك المناطق.

دعم جودة الحياة والأنشطة الرئيسية

ووفقاً للخطة ستتضاعف المساحات الخضراء والترفيهية والحدائق العامة، يتم توزيعها لخدمة أكبر عدد من السكان، وسيتم إنشاء شبكة من المسارات الخضراء Green Corridors تربط مناطق الخدمات والمناطق السكنية وأماكن العمل، لتسهيل حركة المشاة والدراجات ووسائل التنقل المستدام عبر أنحاء المدينة، وذلك بالتنسيق مع المطورين والجهات الحكومية المعنية، وستتضاعف مساحة الأنشطة الفندقية والسياحية بنسبة 134%، وسترتفع مساحة الأنشطة الاقتصادية إلى 168 كيلومترا مربعا لتعزيز مكانة دبي كمركز اقتصادي ولوجستي عالمي، وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للمنشآت التعليمية والصحية بنسبة 25%، كما ستزيد أطوال الشواطئ المفتوحة للجمهور بنسبة 400% في عام 2040.

قانون شامل للتخطيط الحضري

وتتضمن خطة دبي الحضرية 2040 إصدار قانون متكامل ومرن للتخطيط الحضري يدعم استدامة التنمية والتطوير، ويراعي التوجهات المستقبلية للإمارة، وسيتضمن حوكمة التخطيط الحضري من خلال تطوير نظام متكامل لحوكمة التخطيط الحضري يضمن تنظيم العلاقة والمسؤوليات بين كافة الأطراف المعنية، وكذلك رفع كفاءة التنمية والاستغلال الأمثل للبنية التحتية، وذلك بتعزيز التنمية ضمن الفراغات الموجودة داخل المنطقة الحضرية، والتركيز على التنمية الموجهة لتشجيع النقل الجماعي والمشي واستخدام الدراجات الهوائية ووسائل التنقل المرنة، وإنشاء قاعدة بيانات تخطيطية موحدة، تدعم عملية اتخاذ القرار وتعزز الشفافية.

منطقة حتّا

وتشمل خطة دبي الحضرية 2040، استكمال خطة التنمية والتطوير لمنطقة حتّا خلال العشرين عاماً القادمة، وتتضمن تطوير خطة تنمية متكاملة للمنطقة تتماشى مع توجه الدولة نحو تشجيع السياحة الداخلية والعمل على استقطاب المزيد من السياحة الخارجية، وذلك من خلال تعزيز جاذبية منطقة حتّا ومقوماتها الطبيعية والتراثية والحفاظ على استدامة بيئتها.

ووفقاً للخطة سيتم الحفاظ على طبيعة منطقة حتّا، وتنميتها وإعمارها بمشاركة القطاع الخاص وتوفير الفرص لتشجيع ودعم المشاريع الوطنية المحلية لأهالي المنطقة، بما يدعم تنشيط السياحة وتشجيع رواد الأعمال وفق ضوابط للحفاظ على طبيعتها وهويتها المميزة، بالإضافة الى تطوير مجمعات سكنية متكاملة للمواطنين تلبي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية.

الإمارات.. تغييرات سريعة
في البنية الرقمية لاقتصاد ما بعد «كوفيد-19»

استطلعت أكسنتشر في تقرير الرؤية التكنولوجية آراء أكثر من 6200 قائد أعمال وتكنولوجيا من 27 دولة بما فيها الإمارات العربية المتحدة، وقال 92% إن مؤسساتهم تعمل بشكل عاجل على الابتكار في هذا العام، فيما بلغت النسبة بين الإماراتيين 96%. ويوافق 91% من المديرين على أن النجاح في سوق الغد يتطلب من مؤسساتهم تحديد شكل المستقبل، فيما ترتفع النسبة بين الإماراتيين إلى 96%.

ويبين تقرير «رؤية أكسنتشر التكنولوجية 2021» كيف مدت التكنولوجيا حبل النجاة خلال جائحة كوفيد-19، إذ أتاحت وسائل جديدة للعمل وممارسة الأعمال، وأوجدت تجارب وتعاملات مستحدثة، وعززت مستويات الصحة والسلامة. لقد غيّرت التكنولوجيا التوقعات والسلوكيات إلى الأبد وأوجدت وقائع جديدة بالكامل في مختلف القطاعات. ومع تحوّل الشركات من الاستجابة للأزمة إلى إعادة الابتكار، سيتحدد المستقبل من قبل القادة الأكثر جرأة واستشرافاً لما سيأتي، ممن يستخدمون التكنولوجيا في التحكم بالتغيير، حسبما يقول التقرير السنوي 21 الصادر عن أكسنتشر، الذي يتكهن بالتوجهات التكنولوجية الرئيسية التي سترسم ملامح الشركات والصناعات في السنوات الثلاث المقبلة.

على الصعيد العالمي، جرب 20% من المديرين التنفيذيين في العام الحالي أنظمة متعددة الأطراف، مقارنة بـ 36% من المديرين التنفيذيين في الإمارات، وأيد 94% من المديرين التنفيذيين في الإمارات مقابل 90% عالمياً أهمية تسريع عملية التحول الرقمي السحابي لضمان مرونة مؤسساتهم وقدراتها على التكيف 94 % من المديرين التنفيذيين مع تسريع التحول الرقمي السحابي 90 % يؤكدون تشابك أعمال مؤسساتهم باستراتيجياتها التكنولوجية 96 % مؤسساتهم تعمل بشكل عاجل على الابتكار في عام 2021 96 % يؤكدون أن النجاح في سوق الغد يتطلب تحديد شكل المستقبل.

إن إعطاء الأولوية للابتكار التكنولوجي بغرض الاستجابة لعالم سريع التغير يحتل أهمية غير مسبوقة. ففي قطاع المطاعم مثلاً، اضطرت 60% من المطاعم التي أدرجت في خانة «مغلق جزئياً» على (Yelp) في شهر يوليو إلى إغلاق أبوابها نهائياً بحلول شهر سبتمبر. طوال مدة الفوضى، تمتعت «ستاربكس» بالريادة، إذ استخدمت التكنولوجيا في توسعة قنوات التجزئة والمستهلكين. وبحلول شهر أغسطس، قام ثلاثة ملايين مستخدم جديد بتنزيل تطبيقها، كما أن الطلب عبر الهاتف المحمول والاستلام عند كشك خدمة السيارات شكّل 90% من المبيعات. ومع ارتفاع الطلب، قامت كذلك باستعمال نظام متكامل لإدارة البطاقات بحيث تُجمع الطلبات الصادرة عن زبائن خدمة السيارات وتطبيقها و(Uber Eats) ضمن منظومة عمل موحدة للموظفين. كما طرحت «ستاربكس» ماكينة إسبرسو جديدة ذات مستشعرات لتتبع مقدار القهوة المصبوب والتنبؤ بالصيانة الضرورية. هذا برهان قاطع على أن التكنولوجيا أداة جوهرية في تمكين الشركة من الاستجابة للتغيير بسرعة ومرونة ونجاح.

وقال «ديفيد ديشامب» مدير أكسنتشر للتكنولوجيا بالشرق الأوسط: تُستخدم التكنولوجيا في الإمارات لبناء مستقبل أفضل. ويعتقد 80٪ من المديرين التنفيذيين في الإمارات مقابل 77٪ من نظرائهم في العالم أن بناء وتصميم التكنولوجيا الخاصة بهم أمر على درجة من الأهمية لنجاح مؤسساتهم، وأضاف: تؤكد غالبية عظمى تبلغ 90٪ من المديرين التنفيذيين المستطلعة آراؤهم في الإمارات، أنه لا يمكن فصل أعمال مؤسساتهم عن استراتيجياتها التكنولوجية، ولا تمييزها منفصلة عن بعضها، بينما يوافق 83٪ فقط من العينة العالمية على هذا الأمر. وتتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة القيام بتغييرات سريعة في بنيتها التحتية الرقمية عبر استخدام التقنيات الإحلالية (التغييرية)، لتكون جاهزة لاقتصاد ما بعد كوفيد-19.

قال بول داغرتي، الرئيس التنفيذي بالمجموعة- للتكنولوجيا، وكبير مسؤولي التكنولوجيا في «أكسنتشر»: «تسبّبت الجائحة العالمية بدفعة هائلة نحو المستقبل. شرعت الكثير من المؤسسات باستخدام التكنولوجيا بطرق استثنائية للإبقاء على مجتمعاتها وأعمالها -بوتيرة بدت مستحيلة في السابق- بينما واجهت أخريات الحقيقة القاسية المتمثلة في نقص وغياب الأساس الرقمي الضروري لاستعادة التوازن بسرعة. ولدينا الآن فرصة تتاح مرة واحدة في كل جيل لكي نحوّل هذه اللحظة الحاسمة بشأن التكنولوجيا إلى لحظة ثقة بقوة التغيير التكنولوجي المتزايد في إعادة تصور وإعادة بناء مستقبل الأعمال والتجارب البشرية بالكامل».

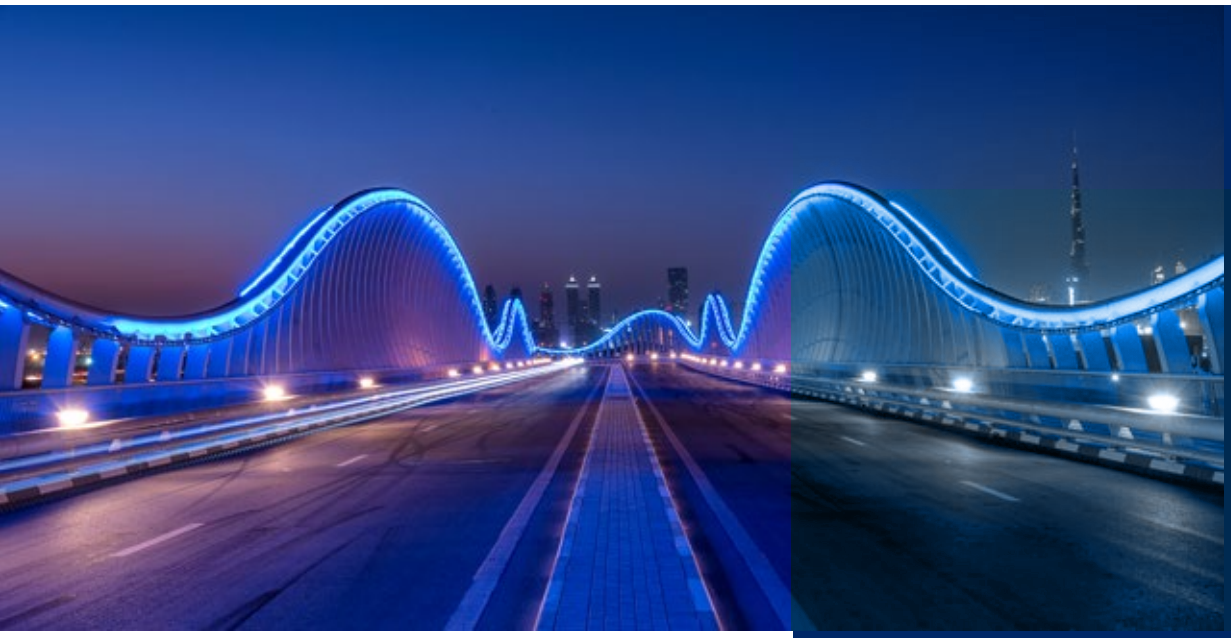

إن رسم ملامح المستقبل يتطلب من الشركات أن تكون خبيرة في التغيير عبر التقيد بثلاثة واجبات أساسية. أولاً، تقتضي القيادة ريادة تكنولوجية. لقد انتهى عصر المحاكاة السريعة لابتكارات الغير، وأصبح التغير الدائم أبدياً. فقادة الغد هم أولئك الذين يضعون التكنولوجيا في صدارة استراتيجية أعمالهم. ثانياً، لن ينتظر القادة الوضع الطبيعي الجديد، بل سيقومون بإعادة الاختراع وإنشاء وقائع جديدة باستخدام نماذج وعقليات مختلفة جذرياً. وأخيراً، سيتحمل القادة مسؤولية أكبر بوصفهم مواطنين عالميين، بحيث سيعمدون إلى تصميم وتطبيق التكنولوجيا من أجل إحداث آثار إيجابية تتخطى حدود شركاتهم لتشمل بناء عالم أكثر استدامة وشمولية.

ترصد الرؤية التكنولوجية خمسة توجهات رئيسية ينبغي للشركات مراعاتها خلال السنوات الثلاث المقبلة بهدف تسريع التغيير في جميع أقسام الشركة:

التخطيط الاستراتيجي
* تصميم مستقبل أفضل: يبزغ عصر جديد من المنافسة في القطاع، عصر تتنافس فيه الشركات حول ما لديها من أنظمة تكنولوجيا المعلومات. لكن بناء واستغلال مجموعة التكنولوجيا الأفضل يعني التفكير بشأن التكنولوجيا بشكل مختلف، بحيث تلغى الفوارق بين استراتيجيات التكنولوجيا والأعمال. * عالم مواز: قوة التوائم الرقمية الذكية الضخمة- يبني القادة توائم رقمية ذكية لإيجاد نماذج فعالة للمصانع وسلاسل التوريد ودورات حياة المنتجات وغيرها. إن الجمع بين البيانات والذكاء بغرض تمثيل العالم المادي في فضاء رقمي سيتيح فرصاً جديدة للعمل والتعاون والابتكار. ويوافق 92٪ في الإمارات على أن التوائم الرقمية أصبحت ضرورية لتمكين مؤسساتهم من الدخول في شراكات استراتيجية بيئة الأعمال. فيما يعتقد 86٪ أن مؤسساتهم تتطلب وحدة تحكم، أو مركز معلومات مركزياً، لفهم التعقيدات ونمذجة عمليات مؤسساتهم وأفرادها وأصولها.

* امتلاك الخبرة التكنولوجية: ديمقراطية التكنولوجيا- الإمكانات القوية متاحة الآن للأفراد في مختلف أقسام العمل، مما يضيف قاعدة شعبية لاستراتيجيات الابتكار لدى الشركات. فاليوم يستطيع كل موظف أن يكون مبتكراً ويحسّن أسلوب عمله ويصحح مواطن الخلل ويحافظ على سير العمل بانسجام مع الاحتياجات الجديدة والمتغيرة.* في أي مكان وفي كل مكان: استحداث بيئتك الخاصة: إن أكبر نقلة للقوة العاملة في الذاكرة الحية مكّنت الشركات من توسيع حدود أعمالها. عندما يتسنى للناس استحداث بيئتهم الخاصة، تكون لديهم الحرية للعمل بسلاسة من أي مكان، سواء في المنزل أو المكتب أو المطار أو مكاتب الشركاء أو مكان آخر. في هذا النموذج، يستطيع القادة إعادة النظر في الغاية من العمل في كل موقع واستغلال الفرصة في إعادة تصوّر أعمالهم في هذا العالم الجديد.

* الانتقال من أنا إلى نحن: مسار النظام متعدد الأطراف لتجاوز الفوضى- إن الطلب على تتبع المخالطين والدفع دون تلامس والسبل الجديدة لبناء الثقة قد سلط الضوء على ما تفتقد إليه المنظومات الحالية للشركات. يمكن للأنظمة متعددة الأطراف مساعدة الشركات على كسب المزيد من المرونة والقدرة على التكيف، واكتشاف طرق حديثة للتعامل في السوق ووضع معايير جديدة تقدمية للقطاعات ذات الصلة.

المركزي: اقتصاد الإمارات ينمو 2.5% **العام الحالي**

قال معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدي، محافظ مصرف الإمارات المركزي: "استطعنا معاً تمهيد الطريق أمام التعافي القوي للاقتصاد الإماراتي من تداعيات جائحة كوفيد-19.

وتشير التوقعات إلى تعافي اقتصاد الدولة في عام 2021 وإلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 2.5%. وسوف يستمرّ المصرف المركزي في رصد تطوّرات الأسواق والاقتصاد عن كثب لدولة الإمارات العربية المتحدة وعلى مستوى العالم."

وأضاف معاليه: "منذ إطلاقها، استفاد من خطة الدعم أكثر من 320 ألف عميل مصرفي من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الخاصّة."

ويبلغ العدد الحالي لعملاء البنوك الذين لديهم قروض مؤجلة نحو 175 ألفاً.

وترأس معاليه اجتماعه الأول للعام 2021 مع الرؤساء التنفيذيين لكبرى البنوك العاملة في دولة الإمارات.

وركزت أجندة الاجتماع على مناقشة فعّالية خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة في الحدّ من تداعيات جائحة كوفيد-19.

وتباحث معالي المحافظ مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك المسائل ذات التأثير على القطاع المصرفي، بما فيها استراتيجية التحول من أسعار الفائدة بين البنوك (إيبور) إلى أسعار الفائدة المرجعيّة.

وجاء إطلاق الحزمة التحفيزية في التوقيت المثالي لضمان قدرة البنوك على تخفيف ضغوط التمويل والسيولة والحفاظ على قدرتها على الإقراض."

وبلغت سحوبات البنوك من تسهيلات السيولة ذات التكلفة الصفرية التي قدّمتها خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة 22 مليار درهم في مارس 2021، بانخفاض عن الحد الأقصى للسحب البالغ حوالي 44 مليار درهم في الربع الثاني من عام 2020، بما يتوافق مع برنامج تأجيل الدفعات.

وأشار معالي المحافظ والرؤساء التنفيذيون للبنوك إلى أنّ السيولة الإجمالية للنظام المصرفي الإماراتي عادت إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

وقال: "استطعنا معاً تمهيد الطريق أمام التعافي القوي للاقتصاد الإماراتي من تداعيات جائحة كوفيد-19.

وتشير التوقعات إلى تعافي اقتصاد الدولة في عام 2021 وإلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 2.5%. وسوف يستمرّ المصرف المركزي في رصد تطوّرات الأسواق والاقتصاد عن كثب لدولة الإمارات العربية المتحدة وعلى مستوى العالم."

وتعتبر خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة برنامجاً شاملاً يغطّي كافة الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19.

وقد أعلن المصرف المركزي في شهر نوفمبر الماضي عن تمديد فترة تطبيق تسهيلات السيولة ذات التكلفة الصفرية وبرنامج تأجيل القروض ضمن إطار خطة الدعم، وذلك حتى تاريخ 30 يونيو 2021، إضافة إلى سائر الإجراءات الرئيسية التي يستمرّ اعتمادها خلال العام 2021.

شركاء "مايكروسوفت"
يوفرون 27 مليار دولار إيرادات بالإمارات 2024

كشف بحث جديد أجرته مؤسسة البيانات الدولية (IDC) أن حوالي 27 مليار دولار ستكون حصيلة إيرادات جديدة تجنيها الإمارات من خلال منظومة شركاء "مايكروسوفت" المتكاملة وعملائها الذين يستخدمون الخدمات السحابية على مدى السنوات الأربع المقبلة.

وسلطت الدراسة البحثية التي أجريت برعاية "مايكروسوفت" الضوء على عوائد إيرادات سحابة "مايكروسوفت" في الإمارات، حيث تطرق البحث إلى التأثير الإيجابي لمراكز بيانات "مايكروسوفت" السحابية في الإمارات بعد إطلاقها في يونيو 2019 والتي تعمل حالياً على تقديم سحابة "مايكروسوفت" وخدماتها الذكية والموثوقة للحكومات والمؤسسات والشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط. وأشار البحث إلى أن منظومة شركاء "مايكروسوفت" المتكاملة، والتي تشتمل على شركائها وعملائها الذين يستخدمون الخدمات السحابية ستضيف 69,000 وظيفة جديدة إلى اقتصاد الإمارات بحلول 2024، كما ستتمكن من خلق 16,000 وظيفة لمتخصصي تكنولوجيا المعلومات.

ميزات واسعة

وقال سيد حشيش المدير العام لمايكروسوفت الإمارات: ساعد وصول مراكز بيانات "مايكروسوفت" السحابية في الإمارات 2019 على ترسيخ دور السحابة كمحرك أساسي لعملية التحول الرقمي، خاصة مع ما توفره سحابة "مايكروسوفت" من مجموعة واسعة من الميزات بالمنطقة. وستنفق "مايكروسوفت" ومنظومة شركائها حوالي 2.3 مليار دولار لدعم تنمية أعمالهم المحلية، وبذلك تساعد منطقة مركز البيانات الجديدة على تعزيز الاقتصادات المحلية وإزالة بعض العوائق التي تحول دون اعتماد السحابة داخل المنطقة، والتي تمثل 21.1٪ من إجمالي الإيرادات الجديدة، بمجموع يعادل (27.0 مليار دولار) حتى عام 2024.

وأضاف قائلاً: تتمتع مناطق "مايكروسوفت" السحابية بمزايا عديدة تلبي احتياجات المنظمات المختلفة التي تتعلق بخصوصية البيانات والحوكمة بما في ذلك الحكومات ومؤسسات الخدمات المالية، بالإضافة إلى قطاع الرعاية الصحية. ويتم تحقيق ذلك من خلال إتاحة أوسع مجموعة من الشهادات ومعايير الامتثال والأمان والخصوصية، مع ضمان الالتزام في نفس الوقت بأفضل التدابير الوقائية والأكثر فاعلية في هذا المجال". وتناول بحث IDC بالتفصيل العائدات التي تحققها منظومة شركاء "مايكروسوفت" المتكاملة، حيث كشفت النتائج أن منظومة شركاء "مايكروسوفت" ستجني مقابل كل دولار واحد من إيرادات "مايكروسوفت" السحابية ما يصل إلى 7.76 دولارات بحلول عام 2024، وهذا الرقم بحد ذاته يشكل ارتفاعاً جيداً مقارنة بالعدد المسجل في عام 2020 البالغ 6.01 دولارات.

"مصدر" و"بترونـاس" الماليزية
يبحثان فرص تطوير مشاريع طاقة متجددة في آسيا

وقعت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر" و"بترونـاس" الماليزية مذكرة تفاهم لبحث فرص التعاون والاستثمار المشترك في تطوير مشاريع طاقة متجددة في جميع أنحاء قارة آسيا وخارجها.

واتفقت الشركتان على بحث فرص التعاون ضمن مجموعة من المجالات مع التركيز على مشاريع الطاقة المتجددة على مستوى المرافق والتي تشمل مشاريع الطاقة الشمسية الأرضية والعائمة بالإضافة إلى تطوير مشاريع لطاقة الرياح البحرية في آسيا ومناطق أخرى محتملة والاستثمار في تقنيات أخرى أيضاً. وفضلاً عن ماليزيا تتوجه أنظار الشركتين إلى دول أخرى في المنطقة لا سيما تلك التي تعّهدت بتسريع جهود تطوير مشاريع الطاقة المتجددة مثل فيتنام وتايوان.

وأكد محمد جميل الرميحي الرئيس التنفيذي لشركة مصدر أن هذه الاتفاقية تشكل خطوة مهمة لتعزيز أنشطة الشركة وتوسيع نطاق مشاريعها في السوق الآسيوية حيث تتمتع هذه السوق بإمكانات كبيرة بفضل النمو الاقتصادي السريع ووجود موارد متعددة لتوليد الطاقة المتجددة.

وقال " إننا نتطلع إلى التعاون مع بترونـاس الشركة الرائدة عالمياً في قطاع الطاقة والداعمة لجهود التنمية المستدامة وذلك بهدف تلبية الطلب المتزايد على حلول الطاقة المتجددة في جميع أنحاء المنطقة".

من جانبه قال تينغكو محمد توفيق تينغكو عزيز الرئيس التنفيذي لشركة بترونـاس.. " يمثل التعاون مع مصدر خطوة مهمة تندرج في إطار شراكتنا الحالية مع "مبادلة للاستثمار" والتي ستشمل الآن التركيز على مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر".

وأضاف " يسعدنا التعاون مع مصدر التي نتشارك معها الالتزام ذاته تجاه بناء مستقبل منخفض الكربون ونتطلع إلى تزويد العديد من الشركات بحلول الطاقة النظيفة والاستفادة من نقاط القوة لدى الجانبين سواء من حيث استثمار الموارد الطبيعية أو تسخير التكنولوجيا لإنجاز مزيد من مشاريع الطاقة المستدامة".

وتستثمر شركة "بترونـاس" حالياً في مشاريع طاقة شمسية تبلغ طاقتها الإنتاجية الإجمالية أكثر من 1 جيجاواط سواء قيد التشغيل أو التطوير لصالح عملائها في قطاعي الصناعة والتجارة في الهند وجنوب شرق آسيا.

كما بدأت الشركة في تركيب حلول طاقة شمسية على الأسطح في ماليزيا تبلغ قدرتها الإجمالية أكثر من 90 ميجاواط.

وكانت "مصدر" قد أعلنت العام الماضي عن أولى استثمارتها في جنوب شرق آسيا من خلال توقيع اتفاقية شراء طاقة مع شركة الكهرباء الحكومية في إندونيسيا "بيروشان ليستريك نيجارا" وذلك في إطار تطوير مصدر لأول محطة طاقة شمسية كهروضوئية عائمة في البلاد.

وفي ديسمبر الماضي أعلنت "مصدر" عن تأسيس شركة لتطوير المحطة التي تبلغ قدرتها الإنتاجية 145 ميجاواط وهي الأكبر من نوعها في جنوب شرق آسيا. وقدمت "مصدر" العام الماضي أقل سعر تعرفة في إطار المناقصة الخاصة بتطوير مشروع محطة "ساغولينغ" للطاقة الشمسية الكهروضوئية العائمة بقدرة 60 ميجاواط في إندونيسيا، مما يعكس سعي "مصدر" للاستثمار والتوسّع بمشاريعها في المنطقة.

84.2 **ملياراً**
صادرات صناعية إماراتية في 10 أشهر

بلغت قيمة الصادرات الصناعية لدولة الإمارات بحسب التصنيف الصناعي 84.2 مليار درهم خلال الأشهر الـ 10 الأولى من 2020.

وفقاً للأرقام الصادرة عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. تعكس هذه الأرقام الدور المهم الذي يلعبه القطاع الصناعي في إدامة عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة. وبلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي 10% في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2019 وفق تقرير أصدرته في وقت سابق مؤسسة «كوليرز إنترناشونال» الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي عزّز من دوره في سياسة التنويع الاقتصادي.

وكانت الاحصاءات الصادرة عن وزارة الاقتصاد أظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي الجاري بلغ 1.546 تريليون درهم خلال 2019، فيما وصل الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الجارية 1.159 تريليون درهم، وبلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية 70.2% خلال الفترة ذاتها.

وأكد حمد العوضي، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أن القطاع الصناعي في الإمارات شهد تطوراً كبيراً خلال الأعوام الماضية، ما مكّنه من زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي.

"بي إم دبليو"
أول متعاملي ألمنيوم «سيليستيال» الإماراتي

أعلنت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، أكبر منتج للألمنيوم عالي الجودة في العالم، وأكبر شركة صناعية في دولة الإمارات خارج قطاع النفط والغاز، أن مجموعة «بي إم دبليو» BMW الألمانية، هي أول متعاملي المنتج الجديد ألمنيوم «سيليستيال» (CelestiAL) الذي تنتجه شركة الإمارات العالمية للألمنيوم باستخدام الطاقة الشمسية النظيفة.

وأفاد بيان صدر اليوم، بأن «الإمارات العالمية للألمنيوم» ستورد 43 ألف طن من ألمنيوم CelestiAL لـ«بي إم دبليو» سنوياً، إذ سيسهم استخدام الألمنيوم المصنوع بالطاقة الشمسية في تقليل الانبعاثات الكربونية للمجموعة بمعدل 222 ألف طن سنوياً، لافتاً إلى أن «الإمارات العالمية للألمنيوم» تزود شركة صناعة السيارات الألمانية، بالألمنيوم منذ عام 2013.

وسيغطي ألمنيوم «سيليستيال» من شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، ما يقرب نصف المتطلبات السنوية لمصنع «لاندشوت»، منشأة الإنتاج الوحيدة لمجموعة «بي إم دبليو» لصب المعادن الخفيفة في أوروبا.

مصدر طبيعي
وقال الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم، عبد الناصر بن كلبان: «يتميز الألمنيوم بخفة الوزن والقوة والقابلية لإعادة التدوير بشكل لا نهائي، ولذلك، فإنه يلعب دوراً مهماً على الصعيد العالمي في تطوير مجتمع أكثر استدامة وجعل الحياة العصرية ممكنة، إذ يستخدم على سبيل المثال في تحسين كفاءة المركبات من خلال تقليل وزنها». وتابع: «يشكل إنتاجنا للألمنيوم باستخدام الطاقة الشمسية، خطوة بارزة لتحقيق هذا الهدف عبر الاستفادة من مصدر طبيعي وفير للطاقة من بيئتنا الصحراوية، لإنتاج معدن حيوي لمستقبل حياتنا»، معرباً عن سعادته بالاتفاق مع مجموعة «بي إم دبليو» لتكون أول المتعاملين الذين يستخدمون هذا المعدن من الطاقة الشمسية في صناعة سياراتها الفاخرة.

منتج مستدام
من جهته، قال عضو مجلس إدارة شركة «BMW AG» للمشتريات وشبكة الموردين، الدكتور أندرياس فندت، إن «(الإمارات العالمية للألمنيوم) شريك قوي يقدّر التنمية المستدامة تماماً كما نفعله. ونفتخر بكوننا أول متعامل يحصل على الألمنيوم المنتج باستخدام الطاقة الشمسية النظيفة»، لافتاً إلى أن الألمنيوم يلعب دوراً مهماً في مجال التنقل الكهربائي، ولذلك، فإن استخدام الألمنيوم المنتج بشكل مستدام يشكل أمراً بالغ الأهمية لـ "بي إم دبليو".

27,410
26,718
26,190
25,714
شركاؤكم